

لكل واحد من الحارم لو شرب الخمر او اكل ميتة او دمره  
فغيره من غير ضرورة فكما في دفع هذه الاشياء بدون احتمال  
شرب و من المحتمل شرب النبيذ الى السكر كونه اما لو قال في حرام  
هذا حلال لزوج السلعة او بغيره الجاهل يقع لا يوفى حلالا  
ولا حراما فلا يكون قبيحا اما يقول هذا بما ذكرناه او يوافق  
بانه للشاؤون حيث مضاهه ولو تمنى ان لا يكون الخمر حراما  
حراما ولا يكون حراما رمضان فرضا لما يشق عليه لا يكون  
هو الصحيح لان قوله تع فاعتزوا بالنساء في المحيض وان كان  
صريحاً في السنة كونه محتمل بالاذن كما قال قل هو اذن الله  
بسبب المخافة لا يفيد المحرم القطعية كما يتبادر في الاصول  
بخلاف اذا تمنى ان لا يؤمر الزنا وقتل النفس بغير حق فانه  
يكون لان هذا ثابت في جميع الاديان موافقة للحكمة ومن  
اذا اذ الحرام و نعت الحكمة فقدر اذ الحكمة الكون ما ليس  
بحكمة وهذا اجل من برية و ذكر الامام السر في حرام  
في كتاب المحيض انه لو احتمل وطع امراته الحايض كيف  
في الزنا و عرف محذور و انه لا يكون هو الصحيح و سر  
سواء كان اللواط باسرها لا يكون على الاصح و من وصف

الذبح

الذبح بما لا يليق به او سحر بهم من السماء او ابر من او احره  
او اكله و عدله و وعده بكونه و كذا الوصع ان لا يكون بمنع و سر  
من الاشياء على قصد الاحتجاج او عداوة و هذا يدل على انه  
اذ الممكن على الاحتجاج قبل ما يشق عليه لا يكون كذا في بعض  
الفتوى قيل اذا تمنى عدم الشيء فقد خرج عن الحكمة كتمنى  
عدم حرمه الزنا فيبقى ان يقال تمنى عدم النبي يتحقق عدم  
ما يشق و هو كونه و كذا الوصع على وجه الترخص فيمن تكلم بالكون  
و كذا الوجوب على مكانه من رفع و موله جماعة يسألونه مسائل  
و تفصيكونه و يقر بكونه بالسؤال فيكون جميعا كقولهم بالاجماع  
و كذا الوارد في الاذ ان يكون بالعلم او غيره على باقره بغيره و انتم  
في الكفة لو طين النفس على العمل و كذا الواقع لامر الله بالصدق  
لتبين من زوجه ان يكون حراما لزوجه و الغشوك على ان لا  
تتبع بالكون لطلب استخذه طريقا لليقونة و كذا لو قال عند شرب  
الخمر او الزنا بغير الله و كذا اذا صدق بغير العقلة في الاصل  
الحال عليه الانسان مما لا يستقبل فصار يعرف للمكان المتدبر  
اليه للتصديق او بغير طهارة صفة الكفر ان و اقول في العقلة  
و ان كان له طهارة في الواقع و لو قامت الجملة الى التعلوه

Copyright © King Saud University